انكروه متشبثين بانهم وجدوا في التورية تسكوا بالسبت مادامت
السموات والارض وبالامر يدل على الحس والنهي على القبح والفعل
الواحد لا يكون حسناً وقبيحاً وجوابه انه شبكتاب الله انهم حرفوا
وان الفعل قد يكون مصلحة في وقت فيؤمر به فيه مفسدة
في وقت فينهى عنه فيه ومحاله اي النسخ حكم يحمل الوجود والعدم
في نفسه اذ لو لم يحتمل ان يكون مشروعاً كالكفر لاستمر عدم مشروعيته
فلا نسخ ولو لم يحتمل ان لا يكون مشروعاً كالايمان بالله وصفاته
لاستمر شرعيته فلا نسخ لكن يتحويه اي بالحكم ما ينافي النسخ من توقيت
كما يقال حرمت كذا سنة او تابيد بنصاً كقوله تعالى خالدين
فيها ابداً امثال للتابيد وان لم يحتمل النسخ او دلالة كام
الشرايع التي قضى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها مؤبدة
لم تحتمل النسخ لانه لا نسخ الا بلسان نبي ولا نبي بعده وشرطه
اي النسخ التمكن من عقد القلب عندنا دون التمكن من الفعل خلافاً
للمعتزلة فان الفعل هو الاصل عندهم لما ان حكمه اي النسخ بيان
المدة لفعل القلب عندنا اصلاً ولفعل البدن تبعاً فانه انما
هو متشابه لا يلزم منا الاعتقاد للمتفقه فيه وعندهم هو بيان
مدة الفعل البدن لانه هو المقصود بالامر والنهي اذ اوقع النسخ قبل
صار معنى البداء والغلط ولنا انه عليه السلام امر بخمسين
صلوة ليلة المعراج ثم نسخ ما زاد على الخمس كان ذلك بعد العقد

لانه

لانه صلى الله عليه وسلم اصل هذه الامة فكان عقده كعقد
الكل ولم يكن غيبة التمكن من الفعل والقياس لا يصلح ناسخاً
لانه لما قال الرازي في معرفة انتهاء وقت الحس وكذا الاجماع
عند الجمهور لان النسخ لا يكون الا في حيوته صلى الله عليه وسلم و
والاجماع ليس بحجة في حيوته وقال ابن بان نحو لانه يوجب التعقيب
كالنص واما جواز النسخ بالكتاب والسنة متفقاً ومختلفاً وهي
اربعة نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة ونسخ الكتاب
بالسنة وعكسه حلافاً للشافعي في المختلف وهو نسخ السنة
ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على
كتاب الله فان وافق كتاب الله فاقبلوه وان خالفه فردوه ولقوله
تعالى وبينا للناس ما نزل اليهم جعل قوله بياناً للمنزل فلو نسخت
بالسنة لما بقي بياناً ولنا ان التوجه الى الكعبة كان ثابتاً
ثم تحول الى البيت المقدس بالسنة فان كان ذلك بالكتاب فقد
انتسخ بالسنة فهو لسبب الاولى وان لم يكن فالتوجه الى البيت
المقدس نسخ بالآية وكان دليل الثانية واذا ثبت احدهما
ثبت كلاهما بالاجماع المركب ما عندنا فيجوز انها اما عنده فلا يجوز
والمنسوخ انواع التلاوة والحكم كصحف ابراهيم عليه السلام كانت
منزلة بعد بعمل بها ثم نسخت اصلاً والحكم دون التلاوة كالآية
بالاستان للزانيين والامساك في البيوت للزواني في قوله تعالى فامسكوهن

Copyright © King Saud University